**الاثر المالي للعوائد النفطية في العراق للمدة(2004-2012)**

**The Financial Imprint of oil Returns in Iraq**

**For the period (2004-2012)**

**أ.م. د مهدي صالح دوّاي م. م علياء حسين خلف**

**ملخص البحث** :

 منذ العقد السبعيني من القرن الماضي أرتبط الأداء الاقتصادي في العراق بعوائد الصناعة الأستخراجية ،فكان التخطيط لبرامج النمو والتنمية يتم وفقاً لموازنات عامة ذات طبيعة ريعية بمجمل إيراداتها. وعلى قدر هذه الخصوصية ، كان لزاماً على العوائد النفطية أن تأخذ أدواراً شاملة ومؤثرة ، لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تفعيل أداء السياسات المالية والنقدية والتجارية باتجاه تحقيق التناسق والتوازن على مستوى الاقتصاد الكلي .

 والبحث يركز على الأثر المالي للعوائد النفطية من خلال التعاطي مع المراحل الزمنية لتلك السياسة ،ومحاولة تقييمها اقتصادياً من خلال عدد من المؤشرات ذات العلاقة بأداء الاقتصاد آخذين بنظر الاعتبار التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية، للوصول إلى نتائج وتوصيات واقعية وفاعله .

 و يمكن للعوائد النفطية أن تسهم في إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي باتجاه التوازن في القطاعات الإنتاجية من خلال الأثار الاقتصادية ومنها المالية .

 وتكمن مشكلة البحث من وجهة نظر الباحثان ان هنالك إشكاليات على مستوى البيئتين الداخلية والخارجية تعيق من فاعلية السياسة النفطية نحو الأخذ بأدوارها التنموية . ونهدف من خلال هذا البحث السعي إلى ضرورة بلورة سياسة نفطية واضحة تهدف إلى ايجاد رؤية تحكم مسار تطوير الثروة النفطية واستغلالها بالشكل الأمثل .

 اعتمد البحث المنهج الوصفي (بمضامين الاستقرائية والاستنتاجية ) بالتعاطي مع الجداول الإحصائية والأشكال التوضيحية وصولاً إلى صياغات نظرية محددة .

 من اجل توضيح هذه الافكار فقد تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث ،تناول الأول مفهوم السياسة النفطية مفاهيمياً، والتطرق إلى طبيعة تلك السياسة في العراق من خلال التدرج التاريخي والسمات العامة لها ، بينما تطرق المبحث الثاني إلى اثر العوائد النفطية في المؤشرات الاقتصادية من خلال دعم الموازنات العامة ، وتحريك معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والارتقاء بمتوسط دخل الفرد السنوي ، ومعالجة الفجوة الادخارية على مدى السنوات ما بعد التغيير السياسي، وقد جاء المبحث الثالث محللاً الأثر المالي للعوائد النفطية من منظور الاقتصاد الكلي وفقاً لمؤشري التضخم والبطالة ضمن محاولة لإيجاد علاقات تشابكية ما بين السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تحركها عائدات الصناعة الاستخراجية .